



منظمة العمل العربية



المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل

نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة  
The Second Arab Forum for Development & Employment  
Towards Social Protection & Sustainable Development  
المملكة العربية السعودية - الرياض 23-25 ربيع الآخر 1435 / 24-26 فبراير 2014

## توصيات

المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل

نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة

( الرياض ، 24 - 26 فبراير / شباط 2014 )

## توصيات

المنتدى العربي الثانى للتنمية والتشغيل  
نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة  
( الرياض ، 24 - 26 فبراير / شباط 2014 )

تضمن جدول أعمال المنتدى العربي الثانى للتنمية والتشغيل " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " تشكيل ثلاث مجموعات عمل تم عقدها على مدى يومي 25 - 26 فبراير / شباط ، وقد توصل المشاركون للتوصيات التالية :

### أولاً : فى مجال آفاق التشغيل :

- (1) إعطاء الأولوية لإعادة تنظيم وإصلاح أسواق العمل الوطنية والعربية وتطوير شبكات و مرصد أسواق العمل وتعميق المعرفة بمؤشراتها ومتابعة المتغيرات وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة عن العرض والطلب على القوى العاملة وفرص التدريب والتوظيف فى جميع البلدان العربية , وذلك بالتعاون الكامل بين الشركاء الاجتماعيين ومختلف الجهات ذات العلاقة مما يساهم فى تعزيز جهود منظمة العمل العربية لاستكمال بناء وتفعيل الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- (2) التأكيد على أن جهود تنمية التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج والمجزى لا تقف فقط عند مستوى تأمين الدخل للعامل بل تكون لها تأثيرات إيجابية على رفع معدلات النمو الاقتصادى من خلال تحريك الطلب الداخلى وتحسين مستوى الاستهلاك مما يساعد على تحفيز الاستثمار وإعادة التوظيف الأمثل لطاقات الإنتاج وضمان حقوق الأجيال القادمة فى التنمية .
- (3) دعوة الحكومات العربية الى تبنى سياسات وبرامج مرنة ومتنوعة للإحاطة بالرياديين والمبادرين وتقديم جميع أشكال الدعم الفنى والمادى لهم بداية من مرحلة الانطلاق الفعلى للمشروع مروراً بمرحلة إنتاج النماذج وحماية براءات الاختراع وضمان تمويل المشروع عند اكتمال الشروط لدخول مرحلة الإنتاج والتسويق .

- (4) حث البلدان العربية على تقديم المزيد من التسهيلات و الحوافز المناسبة لتشجيع المنشآت المتوسطة والكبرى على التوسع فى تجزئة عمليات الإنتاج لتمكين الشباب من بناء منشآت صغرى وصغيرة تؤمن بعض الأنشطة الخدمية وإنتاج بعض مكونات المنتج النهائى للمنشآت الرئيسية فى إطار علاقات تعاقدية منظمة مما يساعد على دفع نسق إقامة المشاريع وتوفير المزيد من فرص العمل ودعم القدرات التنافسية .
- (5) دعم وتشجيع إقامة الجمعيات والتعاونيات الهادفة الى نشر وتعزيز أشكال التضامن الاجتماعى الاقتصادى وتفعيل دورها فى مجالات التشغيل من خلال تنويع أنشطتها وبوجه خاص توفير الإقراض التضامنى للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإسداء النصح والإحاطة بالباعثين الشبان .
- (6) تقديم جميع التسهيلات والخدمات الإدارية واللوجستية والاجتماعية والحوافز التمويلية والضريبية فى إطار حزمة من السياسات والإجراءات التنظيمية تركز على التشاور لمساعدة وتشجيع القطاع الخاص على توسيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية وفتح أسواق جديدة تساهم فى التنمية والتشغيل .
- (7) تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمار فى مجالات التعليم والتدريب المهنى والتقنى وإعادة التأهيل أثناء الخدمة باعتبار هذه المجالات ركيزة أساسية لتطوير واستدامة المنشآت من خلال توافر العمالة الماهرة القادرة على التكيف مع المستجدات والتطورات العلمية والتكنولوجية .
- (8) تكثيف الحملات التوعوية لترسيخ ورفع قيمة العمل ونشر ثقافة الإنتاج والتشغيل الذاتى والعمل الحر وبوجه خاص إعادة الاعتبار للعمل المهنى بمشاركة جميع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومختلف وسائل الإعلام مع التركيز على تنمية روح الابتكار والمبادرة لدى الشباب وضرورة تقديم التسهيلات والحوافز المتنوعة لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها على توفير المزيد من فرص العمل.
- (9) التأكيد على المسئوليات الاجتماعية للقطاع الخاص فى مجالات البيئة والمشاريع الاجتماعية بما لها من تأثيرات إيجابية على مردود العمالة وتطوير المنشآت الاقتصادية والمجتمع الذى تعمل فيه .
- (10) بذل المزيد من الجهود لاستكمال بناء السوق العربية المشتركة واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة على المستويات الثنائية وشبه الجماعية

والجماعية نحو تحرير الخدمات وزيادة التجارة العربية البينية وتحرير انتقال وحركية القوى العاملة ورجال الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمارات العربية واتجاهاتها نحو القطاعات الاقتصادية ذات ميزات تفضلية ومصالح مشتركة فيما بين البلدان العربية من أجل بناء التكتل الاقتصادى العربى المنشود على أسس التكامل والتعاون وليس التنافس الاقتصادى .

(11) إنشاء وتفعيل الآليات المناسبة لتقييم ومراجعة أنماط التنمية المتبعة وما تحقق من خلالها من إنجازات حسب مكوناتها وأبعادها المتلازمة وبوجه خاص فى مجالات التشغيل ومكافحة الفقر والاستبعاد والتهميش وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للشعوب العربية ، على أن يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا وفاعلا فى هذه الآليات من أجل وضع السياسات والبرامج التنموية الداعمة لاستدامة المؤسسات وفرص العمل وزيادة الدخل القومى وتكوين الثروة .

(12) التأكيد على أن التنمية البشرية هى مفتاح النهضة والتقدم وحادثة المجتمعات وتطورها مما يستوجب إشراك أصحاب المنافع وفى مقدمتهم القطاع الخاص فى معالجة اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل المتغيرة بما يساعد على حسن استغلال الثروة البشرية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات العربية وتوفير المزيد من فرص العمل .

(13) تعزيز الاندماج والتمكين الاقتصادى للمرأة العاملة العربية واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع وزيادة مشاركتها فى الحياة الاقتصادية وعملية التنمية مع التأكيد على أهمية تمكينها من الالتحاق ببرامج الإعداد والتأهيل والتدريب المهنى المخصصة لها .

(14) تنظيم القطاع غير المنظم دون إعاقه حركيته فى توليد فرص العمل بهدف الارتقاء به تدريجيا إلى القطاع المنظم عن طريق : توسيع مظلة الإقراض الأصغر - تقديم الخدمات والحوافز - تيسير عملية التسجيل - إيجاد تشريعات خاصة بهذا القطاع .

(15) تحديث وتطوير مكاتب التشغيل وخدماتها مع التأكيد على ضرورة رصد اتجاهات سوق العمل ودعم وظائف الإرشاد والتوجيه التربوى والمهنى لمساعدة الشباب على اكتشاف إمكانياتهم الذاتية وتحديد اختياراتهم فى المراحل التعليمية والتدريبية الأعلى بهدف تنمية القدرات الكامنة فيهم وتحقيق الانتقال السليم من الحياة الدراسية إلى الحياة المهنية وبمشاركة أطراف الإنتاج فى هذه العملية .

(16) السعى لاكتساب التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها فى اقتصاد المعرفة فى الدول العربية من أجل توسع القاعدة الاقتصادية وأنماط العمل الجديدة فى المنطقة العربية.

(17) دعوة البلدان العربية إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة بشأن متطلبات العقد العربى للتشغيل فى ضوء توجهات وقرارات القمم الاقتصادية التنموية والاجتماعية الدورية والمتعاقبة .

(18) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة فى البلدان العربية للمساهمة الإيجابية لدعم جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية فى ضوء قرارات القمم الاقتصادية التنموية والاجتماعية (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011 ، الرياض 2013 ) .

## **ثانيا : فى مجال التنمية الاقتصادية المتوازنة والمناخ الاستثمارى الداعم لخلق فرص عمل :**

(19) الاصلاح المؤسسى والحوكمة ضرورية لضمان زيادة المردود من الانفاق الحكومى لزيادة توليد فرص العمل .

(20) ضرورة ترشيد الدعم لضمان وصوله لمستحقيه والمحافظة على وضع الطبقة رقيقة الحال .

(21) عدم الاعتماد على القطاع العام كمصدر أساسى للتشغيل وضرورة تحسين بيئة العمل من أجل إتاحة فرص أفضل للقطاع الخاص باعتباره المولد الرئيسى لفرص العمل .

(22) ضرورة زيادة الانفاق على البنى التحتية من أجل زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة .

(23) دعوة الدول العربية إلى العمل على تمكين سياستها تجاه ريادة الأعمال وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تعظيما لقدرتها على خلق فرص العمل من خلال إحكام التنسيق المؤسسى والحوار مع القطاع الخاص ومراجعة السياسات وتقويمها .

- (24) لدعم عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على المنظمات العربية والدولية السعى لتبادل الخبرات والتجارب العملية الدولية الناجحة للاستفادة منها وبناء القدرات .
- (25) العمل على تحرير حركة الأموال العربية وتيسير تنقل العمالة العربية وحركة أصحاب الأعمال ومراجعة قوانين الاستثمار في بعض الدول العربية التي من شأنها إعاقة فرص العمل بغية زيادة الاستثمارات وتعزيز فرص العمل تحقيقا للحماية الاجتماعية .
- (26) دعوة المستثمرين للاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعات الثقيلة .
- (27) الدعوة لإنشاء رابطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل تدعيم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين .
- (28) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمنح المجالس الاقتصادية والاجتماعية صفة مراقب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .
- (29) التأكيد على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ناحية التمويل من الدخول إلى والخروج من الأسواق بسهولة ويسر .
- (30) تعزيز " الابتكار والحركية " في الأسواق من خلال الحد من المخاطر وتخفيض الكلف على الداخلين الجدد للأسواق لتحقيق نمو أفضل .
- (31) إصلاح البيئة الاستثمارية يعتبر عنصرا ضروريا ولكن ليس كافيا ويحتاج إلى التعزيز من خلال مبادرات تتعلق بتنمية المهارات وتوفير التمويل وتحسين البنية التحتية .
- (32) الانفتاح التجارى والتكامل مع الاقتصاد الدولى يدعم تدفق الاستثمارات المولدة لفرص العمل ، والفرصة قائمة للمزيد من التجارة البينية داخل المنطقة .
- (33) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتبنى مبادرة هيئة الاحصاءات العربية (عربستات) وذلك على غرار هيئة الاحصاءات الأوروبية (يوروستات) وذلك نظرا لأهمية هذه الهيئة فى تطوير نظم الاحصاءات العربية وتوفير بيانات اقتصادية دقيقة لمتخذى القرار لاتخاذ القرارات المناسبة.

(34) دعوة الدول العربية إلى تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن الذى أصدرته منظمة العمل العربية فى عام 2008 وذلك لخدمة أغراض الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

### ثالثا : فى مجال الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعى :

(35) الدعوة لنشر الوعى بالحماية الاجتماعية كأداة للعدالة الاجتماعية وإدماج ذلك فى مناهج التعليم وتشجيع الاتجاه للتخصصات العلمية ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية بما فيها الدراسات الأكتوارية .

(36) التأكيد على أهمية التنسيق العربى من أجل المساعدة على وضع أرضية مشتركة للحماية الاجتماعية والعمل على توحيد نظم التأمينات الاجتماعية داخل كل دولة مع توحيد نظم المنافع المقدمة للمشاركين بغض النظر عن القطاع الذى يعملون فيه .

(37) العمل على إيجاد آلية تنسيق بين كافة أجهزة العمل العربى المشترك والمنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوعات الحماية الاجتماعية ، بما يسهم فى العمل فى إطار منظومة متكاملة ، وبما يمنع الازدواجية ويحقق أكبر قدر من الاستفادة للفئات المستهدفة .

(38) الاستجابة للحاجة الماسة والعاجلة فى إعادة توجيه الدعم لقطاع تمويل مشاريع التشغيل الذاتى والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التمكين الاقتصادى الشامل للفقراء النشطين وخاصة الشباب العاطل ومحدودى الدخل والأسر الضعيفة القادرة على الإنتاج ، وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمر بها المنطقة العربية ، حيث تحتاج هذه الفئات بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية النمطية لحماية اقتصادية جادة متمثلة فى دعم مالى وفنى خاص يعالج أهم الاقصاءات التى تواجهها هذه الفئات المحرومة فى تنمية الأعمال المدرة للدخل وأهمها الوصول إلى الفرص الاستثمارية والأسواق الواعدة والاستفادة من الخدمات الأساسية لبيئة الاستثمار، والشراكة فى تنمية الأعمال مع القطاع الخاص والتمويل وضمن التمويل للمشروعات ، ويشمل التمكين الاقتصادى الشامل مرافقة هذه الفئات من الفقراء النشطين فى كل مراحل تنفيذ مشاريعهم المدرة للدخل وأعمالهم الاستثمارية بدءا بالوصول إلى أسواق واعدة ، دراسات المشاريع ، المساهمة

فى التمويل كشرىك أعمال ، وتأمين الائتمان ، تيسير الوصول والتدريب المهنى والإدارى الموافق لاحتياجات السوق والمساعدة الفنية والخدمات التسويقية .

(39) العمل على تدريب المسئولين عن الاحصاءات فى الدول العربية بما يمكن من عمل قواعد بيانات وطنية محدثة وفق المعايير الدولية ، وصولا إلى قاعدة بيانات عربية تمكن من إجراء التحاليل الدقيقة ووضع خطط الاستهداف القابلة للتنفيذ .

(40) دعوة الحكومات العربية إلى أفراد سياسات حماية اجتماعية تناسب أوضاع بلدانها، على أن تتضمن هدف التوسع الأفقى فى التنفيذ السريع للضمانات الأساسية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع وضمان حد أدنى من الدخل وشمول العاملين بالقطاع غير المنظم ، وكذلك التوسع رأسيا بصورة متدرجة ، وتكون هذه السياسات فى إطار برنامج مجتمعى للتنسيق تترابط فيه الحماية الاجتماعية ودعم التشغيل وتشجيع قيام المؤسسات الإنتاجية .

(41) العمل فى المدى القريب على تحسين الاستهداف لبرامج المساعدات الاجتماعية مع زيادة تغطيتها لتشمل الفئات الفقيرة والعمل فى المدى المتوسط على تقليل الاعتماد على دعم السلع وتحويل أنظمة شبكات الأمان الاجتماعى تدريجيا إلى أنظمة قائمة على استهداف الفقراء والفئات الأقل حظا .

(42) دعم جهود التدريب والبحث فى مجال الحماية الاجتماعية والسعى لتحقيق المزيد من التعاون فى ذلك مع المؤسسات العربية والدولية .

(43) الدعوة لإقرار صيغة مؤسسية للحوار الاجتماعى مؤطرة بإطار قانونى وتفعيل دور الدولة فى توفير مستلزمات تنشيطها على كل المستويات بمشاركة طرفى الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدنى بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى المتوازن .

(44) تبنى برامج للترويج للحوار الاجتماعى وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعى تهدف إلى توزيع أعباء التحول الاقتصادى ، وما يمكن أن يحققه هذا التحول من نتائج إيجابية وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين جميع فئات المجتمع ، وتقاسم عوائد التنمية بعدالة تصب فى مصلحة المجتمع العليا .



(45) اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعي في موضوعات التشغيل بمختلف جوانبه واعتماد التشريعات والآليات الكفيلة بجعل هذا الحوار دائما وشاملا لكافة الأطراف المعنية باعتبار أن النهوض بالتشغيل مسئولية مشتركة لجميع مكونات المجتمع في ظل ظروف العولمة واقتصاد السوق .

(46) الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدارسات والمعلومات ومعاهد الثقافة العمالية لأعداد كوادر قيادية واعية ومدربة في إدارات العمل ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال قادرة على إدارة الحوار وتذليل الصعوبات ومواجهة التحديات .

(47) دعم وتعزيز قدرات هياكل ومؤسسات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني لضمان مشاركتها الفاعلة في صياغة سياسات العمالة الوطنية والتشغيل بدأ من تحليل وتقييم أوضاع التشغيل وسوق العمل وتقديم الاستشارات وصولا إلى الإسهام في إقرار السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية .

(48) التأكيد على أهمية مشاركة خبراء في سياسات وبرامج التشغيل وممثلين من مؤسسات المجتمع المدني ووزارات الاقتصاد والتخطيط والوزارات القطاعية التي لها دور في خلق وتوفير فرص العمل إلى جانب ممثلي أطراف الإنتاج في المستوى الوطني للحوار الاجتماعي.

